

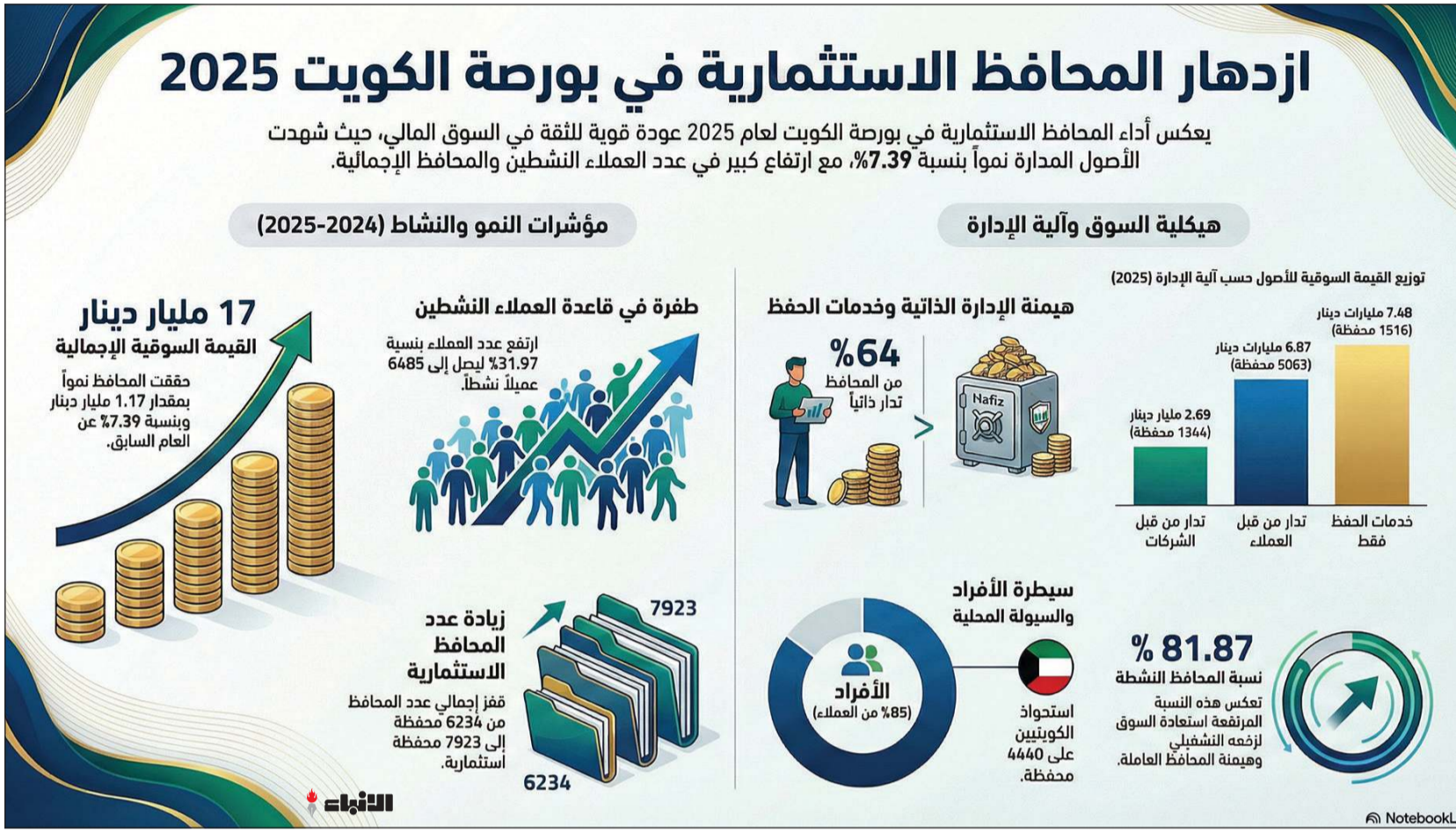
بنهاية 2025.. وفزت بقيمة 1,17 مليار دينار وبما يعادل 7,39% وزيادة إجمالي المحافظ إلى 7923 محفظة

# 17 مليار دينار القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية في بورصة الكويت

دينامية قيمة سوقية للنقد، ما يعكس الحجم الكبير للأصول التي يحتفظ بها المستثمرون دون إدارة استثمارية نشطة.

وتعرف المحافظ الاستثمارية بأنها أدوات مالية تجمع بين مجموعة من الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات والصكوك، وتدار من قبل شركات استثمارية أو مديري محافظ مرخصين، بهدف تحقيق عوائد تتماشى مع أهداف المستثمر، سواء كانت النمو الرأسمالي أو لتوليد دخل دوري أو مزيج من الاثنين. ويتم تقييم أدائها استناداً إلى العائد المحقق مقارنة بالمؤشرات المرجعية، إلى جانب تحليل مستويات المخاطر، والمراجعة الدورية لتوزيع الأصول. وتبرز أهمية المحافظ الاستثمارية في السوق الكويتي من قدرتها على تجميع السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة، بما يعزز كفاءة السوق ويرفع مستويات الشفافية والاستقرار، لا سيما في ظل خصوعها لإشراف رقابي صارم من قبل هيئة أسواق المال، والتزامها بمتطلبات الإفصاح والحوكمة.

وعلى صعيد الأداء العام لبورصة الكويت، فقد سجلت السوق خلال عام 2025 أداءً إيجابياً مدعوماً بتحسين العوامل الاقتصادية الكلية واستقرار نسبي في البيئة الجيوسياسية، إلى جانب تنفيذ إصلاحات تنظيمية وتحديثات للبنية التحتية الرقمية، ما ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وعودة جزء من السيولة الأجنبية. وفي هذا السياق، وبشكل عام محطة مفصلة في مسار تطور المحافظ الاستثمارية في بورصة الكويت، مع توقعات باستمرار هذا النمو في ظل السياسات المحفزة والاستقرار الاقتصادي النسبي، ما يجعل المحافظ الاستثمارية خياراً جذاباً للمستثمرين الباحثين عن إدارة مهنية لأموالهم في سوق يتمتع بقومات نمو واعدة.



أحمد مغربي

شهدت المحافظ الاستثمارية في بورصة الكويت خلال عام 2025 تحسناً لافتاً في أدائها، في مؤشر واضح على عودة الثقة إلى السوق المالي الكويتي، سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، ويعكس هذا الأداء الإيجابي اتساع قاعدة المستثمرين، ونمو ملموساً في الأصول المدارة، إلى جانب ارتفاع ملحوظ في عدد العملاء النشطين، ما يؤكد استعادة السوق لجزء كبير من زخمه الاستثماري.

وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة أسواق المال، بلغت القيمة السوقية الإجمالية للمحافظ الاستثمارية بنهاية عام 2025 نحو 17 مليار دينار، مقارنة بنحو 15,83 مليار دينار بنهاية عام 2024، محققة نمواً مقداره 1,17 مليار دينار، ويعادل هذا الارتفاع نمواً نسبته 7,39%، وهو نمو يعكس ليس فقط تحسناً في مستويات التقييم السوقي للأصول، بل أيضاً زيادة اعتماد المستثمرين على المحافظ الاستثمارية كأداة منظمة وفعالة لإدارة الثروات.

ورغم هذا التوسع في حجم الأصول، سجل عدد مديري المحافظ تراجعاً محدوداً من 40 مديراً في عام 2024 إلى 37 مديراً في عام 2025، وهو تراجع يمكن تفسيره في إطار إعادة هيكلة القطاع واندماج بعض الكيانات الاستثمارية أو خروج أخرى من السوق، دون أن يتحرك ذلك أثراً سلبياً على النشاط العام، وعلى العكس من ذلك، ارتفع عدد العملاء النشطين بشكل واضح من 4914 عميلاً في عام 2024 إلى 6485 عميلاً في عام 2025، بزيادة قدرها 1571 عميلاً، وبمعدل نمو بلغ 31,97%، ما يعكس تضامناً وثقة بالإقبال على خدمات إدارة المحافظ.

أما على مستوى عدد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وآلية

مليارات دينار قيمة سوقية للأوراق المالية، و3,102 مليون دينار قيمة سوقية للنقد، وهو ما يشير إلى وجود شريحة معتبرة من المستثمرين الذين يفضلون الجمع بين التحكم الذاتي في الاستثمار والاستفادة من خدمات التنفيذ والمتابعة.

وسجلت المحافظ الخاضعة لخدمات الحفظ فقط أعلى قيمة سوقية بين الأنواع الثلاثة، إذ بلغت قيمتها الإجمالية 7,48 مليارات دينار، موزعة على 7,42 مليارات دينار قيمة سوقية للأوراق المالية، و9,64 مليون

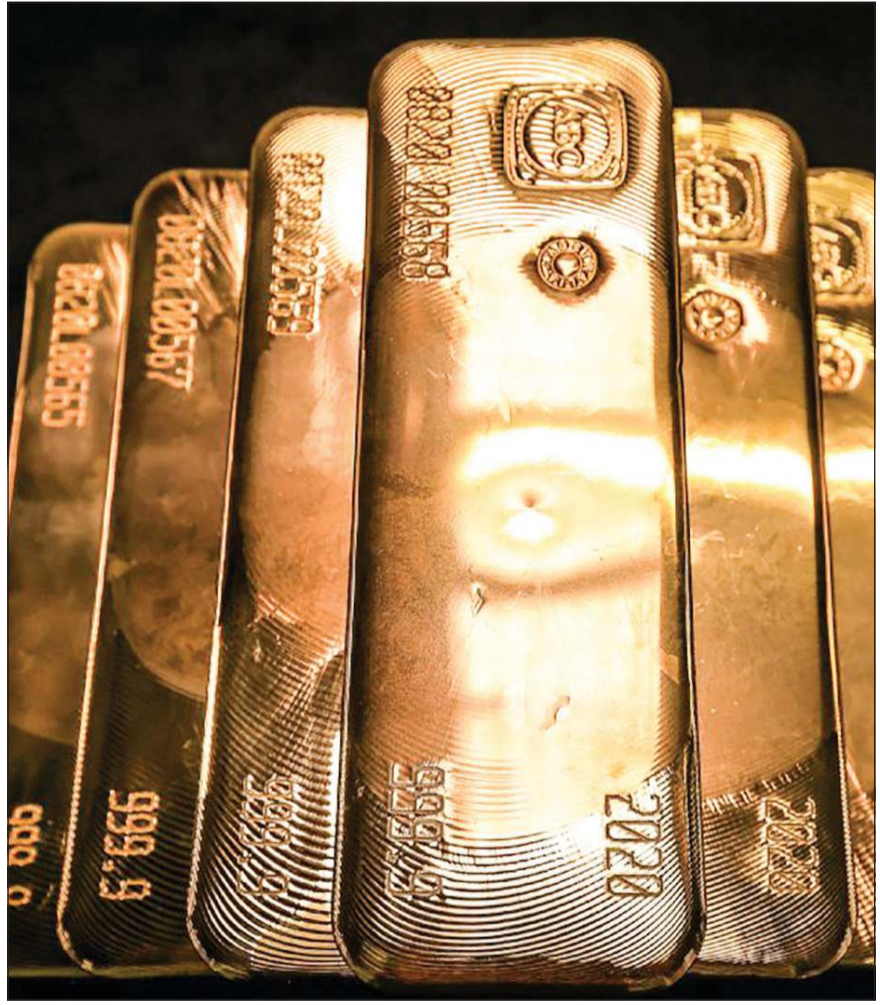
الاستثمارية النشطة بنهاية عام 2025 نحو 6485 محفظة، تمثل 81,87% من إجمالي المحافظ، مقابل 1438 محفظة موقوفة، بنسبة 18,13% من الإجمالي، وهو ما يعكس هيمنة المحافظ العاملة على بيكل السوق.

وفيما يتعلق بأنواع عملاء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية، والبالغ إجماليها 5976 محفظة، فقد استحوذ العملاء الكويتيون على 4440 محفظة، مقابل 1536 محفظة لعملاء غير كويتيين، وعلى صعيد الطبيعة القانونية للعملاء، بلغ عدد العملاء الطبيعيين 5089 عميلاً، مشكلين نسبة 78,15% من الإجمالي، في حين بلغ عدد العملاء الاعتباريين 887 عميلاً، بنسبة 14,85%.

وبالنظر إلى حالة المحافظ من حيث النشاط، فقد بلغ عدد المحافظ

سعر الأونصة تراجح خلال تعاملات أمس حول مستوى 5100 دولار.. والفضة تلامس 110 دولارات

## الذهب يُحلق عالياً.. مسجلاً "قماً تاريخية غير مسبوقه"



وأدى ارتفاع الين الياباني إلى انخفاض الدولار بشكل عام، مع ترقب الأسواق لتدخل محتمل في الين، وقيام المستثمرين بتقلص مراكزهم الدولارية قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي يومي الثلاثاء والأربعاء، حيث يتبع ضعف الدولار للذهب المسعر بالدولار إمكانية شرائه بشكل أكثر سهولة لحاملي العملات الأخرى.

وتوقع مدير شركة «ميتالز فوكس» فيليب نيومان مزيداً من الارتفاعات لأسعار الذهب، حيث قال: «تشير توقعاتنا الحالية إلى أن الأسعار ستبلغ ذروتها عند نحو 5500 دولار في وقت لاحق من هذا العام، ومن المرجح حدوث تراجع دوري مع جني المستثمرين للارباح، لكننا نتوقع أن يكون كل تصحيح قصير الأجل وسيقابل باقبال قوي على الشراء».

وعلى صعيد أسواق الفضة، فقد تجاوزت مكاسبها 50% منذ مطلع 2026، حيث ارتفع سعر الفضة بالمعاملات الفورية أمس (الاثنين) بنسبة 5,79% إلى 108,91 دولاراً للأونصة، بعد أن سجلت رقماً قياسياً بلغ 109,44 دولاراً، مقارنة بنحو 72 دولاراً كانت قد سجلتها في مطلع يناير الجاري، فيما سجلت العقود الآجلة مستوي 110,055 دولاراً للأونصة. وارتفع سعر البلاتين بنسبة 3,77% إلى 2871,40 دولاراً للأونصة، بعد أن سجل رقماً قياسياً بلغ 2891,6 دولاراً في وقت سابق من الجلسة، بينما ارتفع سعر البلاديوم بنسبة 3,2% إلى 2075,30 دولاراً للأونصة، وهو أعلى مستوى له منذ أكثر من 3 سنوات.

وارتفع سعر الفضة فوق مستوى 100 دولار لأول مرة يوم الجمعة الماضي، مواصلاً ارتفاعه بنسبة 147% العام الماضي، حيث أسهمت تدفقات المستثمرين الأفراد وعمليات الشراء المدفوعة بالزخم في تفاقم فترة طويلة من شح المعروض في الأسواق المادية للمعدن.

وخفض قيمة العملة، حيث يتراجع المستثمرون عن العملات وسندات الخزائنة. ويتنظر المستثمرون اختيار الرئيس الأميركي ترامب للرئيس المقبل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، بعدما قال الرئيس ترامب إنه أنهى مقابلات المرشحين، مكرراً أن لديه شخصاً بعينه في ذهنه لتولي المنصب، ومن شأن اختيار رئيس يميل إلى التيسير النقدي أن يعزز الرهانات على مزيد من خفض الفائدة، وهو عامل إيجابي للذهب الذي لا يدر عائداً، وذلك بعد 3 تخفيضات متتالية.

وقفز سعر المعدن بنسبة 64% في عام 2025، مدعوماً بالطلب المستمر كماً آمناً، وتيسير السياسة النقدية الأميركية، وعمليات شراء قوية من البنوك المركزية مع استمرار الصين في شراء الذهب للشهر الرابع عشر في ديسمبر، وتدفقات قياسية إلى صناديق المؤشرات المتداولة، فيما ارتفعت الأسعار بأكثر من 17% هذا العام.

ومنذ الأيام الأولى لعام 2026، بدأ واضحاً أن بوضلة المستثمرين اتجهت بقوة نحو المعادن النفيسة، في تحول لافت أعاد الذهب والفضة إلى صدارة الأصول الأفضل أداءً عالمياً، متفوقين على مؤشرات الأسهم الأميركية والأوروبية، ولا يعكس التفوق فقط حركة أسعار قصيرة الأجل، بل يعبر عن تحول أعمق يمزج الأسواق، حيث تراجعت شهية المخاطر مقابل البحث عن الأمان.

وارتفع سعر المعدن الأصفر بأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين، ما يؤكد دوره التاريخي كمؤشر على الخوف بالأسواق، وبعد أفضل أداء سنوي له منذ 1979، ارتفع الذهب بنسبة إضافية بلغت 17% منذ بداية العام، في وقت عززت المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة زخم ما يعرف بتجارة

وكالات: صعدت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي جديد، حيث تجاوزت حاجز 5100 دولار للأونصة خلال تعاملات أمس (الاثنين)، مواصلاً بذلك صعوداً تاريخياً مع إقبال المستثمرين على هذا الأصل كملأ آمن وسط تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

وسجلت أسعار الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1,98% إلى 5081,18 دولاراً للأونصة، بعدما تلامس 5092,71 دولاراً في وقت سابق، كما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم فبراير بنسبة 2,01% إلى 5079,30 دولاراً للأونصة، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقفز سعر المعدن بنسبة 64% في عام 2025، مدعوماً بالطلب المستمر كماً آمناً، وتيسير السياسة النقدية الأميركية، وعمليات شراء قوية من البنوك المركزية مع استمرار الصين في شراء الذهب للشهر الرابع عشر في ديسمبر، وتدفقات قياسية إلى صناديق المؤشرات المتداولة، فيما ارتفعت الأسعار بأكثر من 17% هذا العام.

ومنذ الأيام الأولى لعام 2026، بدأ واضحاً أن بوضلة المستثمرين اتجهت بقوة نحو المعادن النفيسة، في تحول لافت أعاد الذهب والفضة إلى صدارة الأصول الأفضل أداءً عالمياً، متفوقين على مؤشرات الأسهم الأميركية والأوروبية، ولا يعكس التفوق فقط حركة أسعار قصيرة الأجل، بل يعبر عن تحول أعمق يمزج الأسواق، حيث تراجعت شهية المخاطر مقابل البحث عن الأمان.

وارتفع سعر المعدن الأصفر بأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين، ما يؤكد دوره التاريخي كمؤشر على الخوف بالأسواق، وبعد أفضل أداء سنوي له منذ 1979، ارتفع الذهب بنسبة إضافية بلغت 17% منذ بداية العام، في وقت عززت المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة زخم ما يعرف بتجارة

خلال عام 2025 وعبر 35 إصداراً.. و28% زيادة بالإصدارات الخليجية إلى 189,47 مليار دولار

## «المركز»: 515% قفزة بإصدارات الدين الكويتية إلى 23,69 مليار دولار

الإصدارات الحكومية بالمرتبطة الثالثة بقيمة 73,79 مليار دولار من خلال 67 إصداراً، ممثلة 38,9% من إجمالي الإصدارات. ويشكل ذلك زيادة في الإصدارات من العام الماضي بقيمة بلغت 13,34 مليار دولار (58,7%)، والهيئات الحكومية (8,3%)، وتليها إصدارات قطاع العقاري بقيمة إجمالية بلغت 13,34 مليار دولار من خلال 19 إصداراً، ممثلة 7,0% من إجمالي قيمة الإصدارات، فيما تشكل القطاعات الأخرى نسبة 11,07% من إجمالي قيمة الإصدارات.

2024. وفي عام 2025، كان هناك إقبال أكثر في الإصدارات التقليدية، حيث بلغت نسبة مجموع الإصدارات السائدة بنسبة 8,3% في 2025، مقارنة بعام 2024، ليبلغ 73,79 مليار دولار، وتشكل 38,9% من إجمالي إصدارات العام. وارتفعت الإصدارات التقليدية بنسبة 36,6% في 2025 مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت 107,7 مليار دولار لعام 2025. فيما بلغت قيمة إصدارات الصكوك 81,77 مليار دولار في عام 2025 بارتفاع نسبته 18,5% من عام

الماضي، حيث بلغت إصدارات 2024 حوالي 15,78 مليار دولار من خلال 15 إصداراً، وارتفع مجموع الإصدارات السائدة بنسبة 8,3% في 2025، مقارنة بعام 2024، ليبلغ 73,79 مليار دولار، وتشكل 38,9% من إجمالي إصدارات العام. وارتفعت الإصدارات التقليدية بنسبة 36,6% في 2025 مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت 107,7 مليار دولار لعام 2025. فيما بلغت قيمة إصدارات الصكوك 81,77 مليار دولار في عام 2025 بارتفاع نسبته 18,5% من عام



وفي مستوي الإصدارات السائدة وإصدارات الشركات، أظهر تقرير «المركز» أن قيمة الإصدارات الأولية الخليجية للشركات ارتفعت بنسبة 45,1% إلى 115,68 مليار دولار في 2025 مقارنة بمبلغ 79,71 مليار دولار

47,71 مليار دولار من خلال 203 إصدارات، بارتفاع نسبته 24,0% /24,0% من العام الماضي، وهو ما يمثل الإصدارات الفطرية 22,47 مليار دولار من خلال 104 إصدارات، بارتفاع نسبته 42,3% من العام الماضي، وبلغت قيمة الإصدارات البحرينية 11,24 مليار دولار من خلال 18 إصداراً في عام 2025، بارتفاع نسبته 63% من العام الماضي، في حين بلغت الإصدارات العمانية 5,66 مليارات دولار من خلال 16 إصداراً، ممثلة 3,0% من إجمالي قيمة الإصدارات.

بلغ 189,47 مليار دولار من خلال 515 إصداراً خلال 2025، بارتفاع نسبته 28,13% مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت قيمة الإصدارات 147,87 مليار دولار من خلال 139 إصداراً، بانخفاض نسبته 1,0% من العام الماضي (79,46 مليار دولار)، وهو ما يمثل 41,5% من إجمالي إصدارات العام. وتليها الإمارات بإجمالي

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريراً بعنوان: «أسواق السندات والصكوك الخليجية في 2025»، حيث أظهر التقرير أن الإصدارات الكويتية بلغت قيمتها نحو 23,69 مليار دولار، من خلال 35 إصداراً، تتصحب ثالث أكبر مصدر من حيث القيمة بين دول الخليج، مسجلة قفزة بنسبة 515% من العام السابق، أي ما يعادل 12,5% من إجمالي الإصدارات الخليجية. وكشف تقرير «المركز» عن أن إجمالي الإصدارات الأولية للسندات والصكوك الخليجية